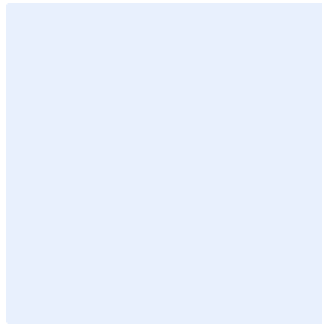


هذا المربع مخصص لأغراض توجيهية. احذف جميع المربعات التوجيهية بعد تعبئة النموذج. يجب تحرير **النود الملونة باللون الأزرق** بصورة مناسبة. ويجب إزالة التظليل الملون بعد إجراء التعديلات.



أدخل شعار الجهة بالضغط على الصورة الموضحة.

## نموذج سياسة مراجعة وتدقيق الأمن السيبراني

استبدل **<اسم الجهة>** باسم الجهة في مجمل صفحات الوثيقة. وللقيام بذلك، اتبع الخطوات التالية:

- اضغط على مفتاحي "Ctrl" و "H" في الوقت نفسه.
- أضف "<الجهة>" في مربع البحث عن النص.
- أدخل الاسم الكامل لجهتك في مربع "استبدال" النص.
- اضغط على "المزيد" وتأكد من اختيار "Match case".
- اضغط على "استبدال الكل".
- أغلق مربع الحوار.

اختر التصنيف

اضغط هنا لإضافة تاريخ  
اضغط هنا لإضافة نص  
اضغط هنا لإضافة نص

التاريخ:  
الإصدار:  
المرجع:

## إخلاء المسؤولية

طُور هذا النموذج عن طريق الهيئة الوطنية للأمن السيبراني كمثال توضيحي يمكن استخدامه كدليل ومرجع للجهات. يجب أن يتم تعديل هذا النموذج ومواءمته مع أعمال <اسم الجهة> والمتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة. كما يجب أن يُعتمد هذا النموذج من قبل رئيس الجهة أو من يقوم/تقوم بتفويضه. وتخلي الهيئة مسؤوليتها من استخدام هذا النموذج كما هو، وتؤكد على أن هذا النموذج ما هو إلا مثال توضيحي.

اختر التصنيف

الإصدار <١,٠>

## اعتماد الوثيقة

الدور	المسمى الوظيفي	الاسم	التاريخ	التوقيع
اختر الدور	<أدخل المسمى الوظيفي>	<أدخل الاسم الكامل للموظف>	اضغط هنا لإضافة تاريخ	<أدخل التوقيع>

## نسخ الوثيقة

النسخة	التاريخ	عُدلَ بواسطة	أسباب التعديل
<أدخل رقم النسخة>	اضغط هنا لإضافة تاريخ	<أدخل الاسم الكامل للموظف>	<أدخل وصف التعديل>

## جدول المراجعة

معدل المراجعة	التاريخ لأخر مراجعة	تاريخ المراجعة القادمة
مره واحدة كل سنة	اضغط هنا لإضافة تاريخ	اضغط هنا لإضافة نص

اختر التصنيف

الإصدار <١,٠>

## قائمة المحتويات

٤	الغرض.....
٤	نطاق العمل.....
٤	بنود السياسة.....
٥	الأدوار والمسؤوليات.....
٦	التحديث والمراجعة.....
٦	الالتزام بالسياسة.....

اختر التصنيف

الإصدار <١,٠>

## الغرض

تهدف هذه السياسة إلى تحديد متطلبات الأمن السيبراني المتعلقة بمراجعة وتدقيق ضوابط الأمن السيبراني لدى **اسم الجهة** والتأكد من تطبيقها وأنها تعمل وفقاً للسياسات والإجراءات التنظيمية ل**اسم الجهة**، والمتطلبات التشريعية والتنظيمية الوطنية ذات العلاقة، والمتطلبات الدولية المقررة تنظيمياً على **اسم الجهة**.

تهدف هذه السياسة إلى الالتزام بالضوابط والمعايير الصادرة من الهيئة الوطنية للأمن السيبراني والمتطلبات التنظيمية والتشريعية ذات العلاقة.

## نطاق العمل

تغطي هذه السياسة جميع ضوابط الأمن السيبراني في **اسم الجهة** وتنطبق على جميع العاملين (الموظفين والمتقاعدين) في **اسم الجهة**، بما في ذلك الجهات التي تتعامل معها والأطراف الخارجية.

## بنود السياسة

### ١- البنود العامة

١-١ يجب على **الإدارة المعنية بالأمن السيبراني** في **اسم الجهة** مراجعة وتدقيق تطبيق ضوابط الأمن السيبراني الخاصة ب**اسم الجهة** مرة واحدة سنوياً على الأقل، ومراجعة مدى الالتزام بضوابط الأمن السيبراني الصادرة من الهيئة الوطنية للأمن السيبراني التي تنطبق على **اسم الجهة**.

٢-١ يجب تحديد إجراءات مراجعة وتدقيق الأمن السيبراني وتوثيقها وتطبيقها.

٣-١ يجب مراجعة وتدقيق تطبيق ضوابط الأمن السيبراني الخاصة ب**اسم الجهة** دورياً من قبل أطراف مستقلة عن **الإدارة المعنية بالأمن السيبراني**، مثل **الإدارة المعنية بالمراجعة الداخلية** أو طرف خارجي وأن تكون وفق المتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة.

٤-١ يجب أن تتم مراجعة تطبيق ضوابط الأمن السيبراني للأنظمة الحساسة مرة واحدة سنوياً على الأقل من قبل **الإدارة المعنية بالأمن السيبراني** وكل ثلاث سنوات من قبل أطراف مستقلة عن **الإدارة المعنية بالأمن السيبراني**، مثل **الإدارة المعنية بالمراجعة الداخلية** أو طرف خارجي وأن تكون وفق المتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة.

٥-١ يجب على **الإدارة المعنية بالأمن السيبراني** مراجعة تطبيق ضوابط الأمن السيبراني للبيانات (DCC-١:٢٠٢٢) حسب تصنيفها حيث تتم مراجعة الضوابط للبيانات المصنفة (عام ومقيد) مرة واحدة كل ٣ سنوات على الأقل، وتتم مراجعة الضوابط للبيانات المصنفة (سري وسري للغاية) مرة واحدة كل سنة على الأقل وأن تكون وفق المتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة.

٦-١ يجب أن تتم مراجعة تطبيق ضوابط الأمن السيبراني للبيانات (DCC-١:٢٠٢٢) من قبل أطراف مستقلة عن **الإدارة المعنية بالأمن السيبراني** من داخل **اسم الجهة** حسب المدة المحددة لكل مستوى حيث تتم مراجعة تطبيق الضوابط للبيانات المصنفة (عام ومقيد) مرة واحدة كل ٥ سنوات

اختر التصنيف

الإصدار <١,٠>

على الأقل وتتم مراجعة تطبيق الضوابط للبيانات المصنفة (سري وسري للغاية) مرة واحدة كل ٣ سنوات على الأقل وأن تكون وفق المتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة.

- ٧-١ يجب على <الإدارة المعنية بالأمن السيبراني> في <اسم الجهة> مراجعة تطبيق ضوابط الأمن السيبراني لأنظمة التحكم الصناعي (OT/ICS) (ECC-١:٢٠١٨) مرة واحدة سنويًا على الأقل.
- ٨-١ يجب مراجعة تطبيق ضوابط الأمن السيبراني لأنظمة التحكم الصناعي من قبل أطراف مستقلة عن <الإدارة المعنية بالأمن السيبراني> في <اسم الجهة> مرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل وأن تكون وفق المتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة.
- ٩-١ يجب توثيق نتائج مراجعة وتدقيق الأمن السيبراني ومناقشتها مع الإدارات المعنية.
- ١٠-١ يجب عرض النتائج على اللجنة الإشرافية للأمن السيبراني وصاحب الصلاحية، كما يجب أن تشمل النتائج نطاق المراجعة والتدقيق، والملاحظات المكتشفة، والتوصيات والإجراءات التصحيحية، وتقييم المخاطر وخطة معالجة الملاحظات.
- ١١-١ يجب اعتماد جدول المسؤوليات التالي (RACI Chart) في تنفيذ عمليات مراجعة وتدقيق الأمن السيبراني:

<المدقق> <الخارجي>	<التدقيق> <الداخلي>	<الإدارة المعنية بالأمن السيبراني>	<رئيس الإدارة المعنية بالأمن السيبراني>	<رئيس اللجنة المعنية بالأمن السيبراني بالجهة>	<رئيس الجهة>	
R		R	A	I	I	مراجعة الأمن السيبراني
R	R	I	I	A	I	تدقيق الأمن السيبراني
C/I	C/I	R	R	A	I	تنفيذ إجراءات تصحيحية

١٢-١ يجب استخدام مؤشر قياس الأداء (KPI) لضمان التطوير المستمر والاستخدام الصحيح والفعال لمتطلبات مراجعة وتدقيق متطلبات الأمن السيبراني.

## الأدوار والمسؤوليات

- ١- مالك السياسة: <رئيس الإدارة المعنية بالأمن السيبراني>.
- ٢- مراجعة السياسة وتحديثها: <الإدارة المعنية بالأمن السيبراني>.
- ٣- تنفيذ السياسة وتطبيقها: <الإدارة المعنية بتقنية المعلومات>.
- ٤- قياس الالتزام بالسياسة: <الإدارة المعنية بالأمن السيبراني>.

اختر التصنيف

الإصدار <١,٠>

## التحديث و المراجعة

يجب على <الإدارة المعنية بالأمن السيبراني> مراجعة السياسة سنويًا على الأقل أو في حال حدوث تغييرات في السياسات أو الإجراءات التنظيمية في <اسم الجهة> أو المتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة.

## الالتزام بالسياسة

- ١- يجب على <رئيس الإدارة المعنية بالأمن السيبراني> التأكد من التزام <اسم الجهة> بهذه السياسة دوريًا.
- ٢- يجب على كافة العاملين في <اسم الجهة> الالتزام بهذه السياسة.
- ٣- قد يعرض أي انتهاك لهذه السياسة صاحب المخالفة إلى إجراء تأديبي حسب الإجراءات المتبعة في <اسم الجهة>.